جامعة عين شمس
كلية التجارة
الدراسات العليا

دور مراقب الحسابات فى تفعيل الإفصاح الإختيارى للشركات العاملة فى ليبيا وأثره على كفاءة الأسواق المالية "دراسة تطبيقية"

رسالة مقدمة للحصول على درجـــة الماجستير فى المحاسبة

إعداد

عبد الباسط عبد القادر عبد القادر البدرى

إشراف

أ.د / طارق عبد العال حماد
أستاذ المحاسبة المالية
عميد كلية التجارة – جامعة عين شمس

أ.د / جمال خطاب
الأستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة عين شمس

أ.د / عبد القادر عياد عامر
الأستاذ بجامعة بنغازى (سابقا)
عميد جامعة بنغازى الأهلية
المشرف المحلى من بلد الطالب

٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك

أنت العليم الحكيم .

صدق الله العظيم
سورة البقرة . الآية (٣٢)

كلية التجارة
الدراسات العليا

تقييم رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى المحاسبة

اسم الدارس : عبد الباسط عبد القادر عبد القادر البدرى

عنوان الرسالة : دور مراقب الحسابات فى تفعيل الإفصاح الإختيارى للشركات العاملة فى ليبيا وأثره على كفاءة الأسواق المالية "دراسة تطبيقية".

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د / سامى معروف — **رئيساً**
أستاذ المحاسبة وعميد كلية التجارة
جامعة قناة السويس الاسبق

أ.د / حسين محمد أحمد عيسى — **عضواً**
أستاذ المحاسبة الخاصة ورئيس جامعة عين شمس

أ.د / طارق عبد العال حماد — **مشرفاً**
أستاذ المحاسبة المالية وعميد الكلية

أ.د / جمال خطاب — **مشرفاً بالاشتراك**
أستاذ المراجعة بالكلية

تاريخ البحث : / / ٢٠ **الدراسات العليا**

ختم الإجازة / / ٢٠

موافقة مجلس الكلية / / ٢٠

أجيزت الرسالة بتاريخ / / ٢٠

موافقة مجلس الجامعة / / ٢٠

الإهداء

- إلى نبع الحنان والعطف ورمز التضحية والعطاء بلا حدود أمى الحبيبة بارك الله فى عمرها ومتعها بالصحة.
- إلى من يتقاسم معى ثمرة النجاح وعلمنى أن العلم عبادة ورزقنى وشد من أزرى وكان دائما مرجعى فى خطوات حياتى العلمية والعملية زوجتى الغالية .

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والسلام على سيد المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الحمد والشكر لله رب العالمين سبحانه وتعالى على كل نعمة أنعم بها علينا والذى أعاننى على إتمام هذا البحث .

يتقدم الباحث بآسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان بالجميل للأستاذ الدكتور/حسين محمد احمد عيسى ، أستاذ المحاسبة المالية ورئيس جامعة عين شمس على قبول سيادته مناقشة الباحث رغم مشاغله الكبيرة وما قدمه من عون صادق وتوجيهات قيمة والتى كان لها اكبر الأثر فى إتمام هذا البحث فى شكله النهائى وجزاه الله عن الباحث خير الجزاء .

كما يتقدم الباحث بعميق الشكر والعرفان والامتنان والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/طارق عبد العال حماد أستاذ المحاسبة وعميد كلية التجارة جامعة عين شمس والمشرف على البحث على ما قدمه للباحث من جهد وفير وفكر ورأى وتوجيهات بناءة كان لها عظيم الأثر فى إتمام هذا البحث فى صورته النهائية ، فجزاه الله عن الباحث خير الجزاء وبارك الله فى علمه ومتعه بالصحة والعافية وحفظه الله لأسرته وجعله الله ذخراً للباحثين.

و يتقدم الباحث بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان بالجميل للأستاذ الدكتور / جمال خطاب الأستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة عين شمس على عطائه الفياض والمستمر للباحث ولما قدمه للباحث من توجيهات قيمة ولتفضل سيادته بقبول سيادته الإشراف على الرسالة ، جزاه الله عن الباحث خير الجزاء .

كما يتقدم الباحث بعظيم الشكر والتقدير والاحترام للأستاذ الدكتور/سامى معروف الأستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة قناة السويس ، لتفضل سيادته بقبول الاشتراك فى لجنة المناقشة

والحكم على الرسالة رغم كثرة أعبائه ومسئولياته فادام الله فضله وجزاه عن الباحث خير الجزاء .

كما يتقدم الباحث بالشكر والتقدير العميق للأستاذ الدكتور / عياد اللافى رئيس جامعة بنى غازى الأهلية لما قدمه الباحث من توجيهات وإرشادات علمية .

ويتوجه الباحث بكلمة شكروتقدير لكل من قدم يد العون له فى إتمام هذه الرسالة ويخص بالذكر العاملين فى مكتبة كلية التجارة جامعة عين شمس .

الباحث

عبد الباسط عبد القادر عبد القادر البدرى

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول	
الإطار العام للبحث	
- – مقدمة .	٣
- – طبيعة المشكلة	٣
- – فرضا البحث.	٤
- – هدف البحث.	٧
- – أهمية البحث .	٨
- – منهج وطريقة البحث .	٨
- – الدراسات السابقة .	٩
- – خطة البحث.	٢٧
- – هوامش الفصل الأول .	٢٩
الفصل الثانى	
أثر خصائص المنشأة على مستوى وجودة الإفصاح الاختيارى	٣٣
المبحث الاول: أثر حجم المنشأة على مستوى وجودة الإفصاح الاختيارى.	٣٦
المبحث الثاني: أثر هيكل الملكية على مستوى وجودة الإفصاح الاختيارى.	٤٢
المبحث الثالث: أثر آداء المنشأة على مستوى وجودة الإفصاح الاختيارى.	٥٠
المبحث الرابع : أثر التخصص الصناعى على مستوى وجــودة الإفصـــاح الاختيارى.	٥٨
هوامش الفصل الثانى .	٦٣

تابع قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث	
مسئولية المراجع عن مستوى وجودة الإفصاح الإختيارى وأثره على قرارات المستثمرين فى سوق المال	٧٧
المبحث الاول : العلاقة بين آليات الحوكمة ومستوى وجودة الإفصاح الإختيارى ودور المراجع الخارجى	٨٠
المبحث الثانى : أثر التكامل بين آليات الحوكمة الداخلية والمراجع الخارجى على مستوى وجودة الإفصاح الاختيارى.	٨٦
المبحث الثالث : أثر خصائص شركات المراجعة على مستوى وجودة الإفصاح الإختيارى .	٩٤
المبحث الرابع : أثر مستوى وجودة الإفصاح المحاسبى فى زيادة كفاءة سوق رأس المال ومسئولية مراقب الحسابات .	١٠٥
هوامش الفصل الثالث	١١٩
الفصل الرابع	
الدراسة التطبيقية	١٢٥
- مقدمة .	١٢٦
- الهدف من الدراسة التطبيقية .	١٢٦
- توصيف بيئة الأعمال فى ليبيا .	١٢٦
- توصيف مجتمع وعينة الدراسة .	١٢٧
- توصيف فرضا الدراسة ومتغيرات الدراسة .	١٢٧
- تصميم قائمة الاستقصاء .	١٢٨
- اختبار فرضا الدراسة .	١٢٨
- نتائج الدراسة التطبيقية .	١٢٨
الفصل الخامس	
النتائج والتوصيات	١٥٥
- النتائج .	١٥٧
- التوصيات .	١٦٣
- قائمة المراجع .	١٦٥

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

- مقدمة.
- طبيعة المشكلة.
- فرضا البحث.
- هدف البحث.
- أهمية البحث.
- منهج وطريقة البحث.
- الدراسات السابقة .
- خطة البحث.
- هوامش الفصل الأول.

الفصل الأول
الإطار العام للبحث

مقدمـــــــــة :

شهدت الفترة الأخيرة فى ليبيا تطورات سياسية وإقتصادية وإجتماعية هامـــة بعـــد ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١ المجيدة ، خاصة ما يتعلق بإعادة تنظيم الحياة الإقتصادية وتشجيع بورصة الأوراق المالية الوليدة وتشجيع الإستثمارات والعمل على زيادة الإنتاج ، وهو الآمر الذى لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال توفير الشفافية ومد جسور الثقة بين معدى المعلومات المحاسبية ومستخدميها من خلال تقديم المزيد من الإفصاحات الإضافية اللازمـــة لترشـــيد قرارات المستخدمين ، ويمثل الإفصاح المحاسبى قناة الإتصال الهامة والأساســـية لتزويـــد الأطراف ذات المصلحة بمعلومات عن المركز المالى للمنشأة وقدرتها الكسبية والقدرة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها الرئيسية .

ولكى تكون المعلومات المحاسبية مكتملة ومفيدة فإنها يجـــب أن تتضـــمن بعـــض المعلومات المتعلقة بالخطط المستقبلية والأمور البيئية والموارد البشرية والأصول المعنوية ، ولأن معظم هذه الإفصاحات إختيارية ، فيجب العمل على تشجيع المنشآت على تقـــديمها وتوضيح المنافع والتكاليف والمحاذير التى يمكن أن تنشأ عنها ، وإزالة المخاوف بشـــأن الأضرار التى يمكن أن تقع من خلال المزيد من الإفصاحات الإختيارية الإضافية ، ويهـــدف هذا البحث إلى تخفيض الفجوة المعلوماتية بين الأطراف المشاركة فى سوق المال الليبى ، بغرض تنشيطه وزيادة كفاءته وأن يؤدى الدور المنوط به فى سبيل تشجيع الإســـتثمارات ودفع عجلة الإنتاج فى ليبيا .

طبيعة المشكلة:

تحتاج أسواق المال الناشئة مثل سوق المال الليبى إلى مزيد من التنشيط والعمـــل على رفع كفاءته من خلال توفير مبدأ الشفافية ، ويعد الإفصاح المحاسبى بشقيه الإلزامـــى والإختيارى بمثابة قناة الإتصال الأساسية بين المعدين والمستخدمين فى أســـواق المـــال ، ولقيام أسواق المال بدورها المحورى فى تجميع المدخرات وضخها فى القنوات الإستثمارية المختلفة وتخصيص الموارد بكفاءة وفاعلية ، فإن الآمر يتطلب تضييق فجوة المعلومـــات

إلى أدنى حد ممكن وذلك لتخفيض درجة عدم التأكد التى تحيط بالشركات المقيدة أوراقها المالية فى البورصة ، ولجذب المزيد من جمهور المستثمرين من خلال الثقة والمصداقية وإتاحة المعلومات التى يرغبون فى التعرف عليها لترشيد قراراتهم خاصة مع إنتشار ظاهرة عدم تماثل المعلومات والتى تُضعف من كفاءة الأسواق المالية نتيجة حصول فئة قليلة على المعلومات الكاملة قبل أو دون الفئات الآخرى .

ولذلك تتمثل مشكلة البحث فى محاولة التعرف على الدوافع الإقتصادية والسلوكية وخصائص المنشآت التى تدفع نحو المزيد من الإفصاحات الإضافية الإختيارية لتقوية هذه المتغيرات ودفع المنشآت الآخرى إلى أن تحذو حذوها ، كذلك التعرف على المنافع والتكاليف والأضرار التى يمكن أن تنشأ من تقديم إفصاحات إختيارية خاصة ما يتعلق منها بالخطط والمعلومات المستقبلية وكيفية قيام الشركات بالموازنة بين المنافع التى تعود عليها من تلك الإفصاحات الإختيارية والتكاليف والأضرار التى يمكن أن تنشأ عنها .

ويتفرع من طبيعة المشكلة عدة تساؤلات فرعية أهمها :

١. مفهوم الإفصاح الإختيارى عن المعلومات داخل أسواق المال .
٢. أهمية الإفصاح المحاسبى وأشكاله .
٣. الدوافع الإقتصادية والسلوكية للشركات لتقديم إفصاحات إختيارية داخل أسواق المال .
٤. ما هو أثر خصائص المنشآت (حجم المنشأة / هيكل التمويل / الآداء المالى والتشغيلى / حجم مكتب المراجعة) على تقديم الإفصاحات الإختيارية .
٥. ما مدى تأثير الإفصاحات الإختيارية على القيمة الإقتصادية للمنشأة وأسعار أسهمها .
٦. ما مدى تأثير الإفصاحات الإختيارية على دقة تنبؤات المحللين والمستشارين الماليين فى أسواق المال ؟
٧. ما هو دور مراقب الحسابات فى فحص وتدقيق الإفصاحات الإختيارية ؟
٨. ما هى خصائص منشأة المراجعة المؤثرة على مستوى الافصاح الاختيارى ؟

فرضا البحث :

يرتبط الإفصاح الاختيارى بتفاعل قوى العرض والطلب على المعلومات المحاسبية ، فمن ناحية توجد الحاجة إلى الإفصاح الاختيارى لمساهمته فى تخفيض درجة عدم التأكد لدى مستخدمى المعلومات المحاسبية وترشيد قراراتهم سواء فى منح الإئتمان أو الإستثمار

أو غيرها من القرارات ، فى حين يرتبط الإفصاح الإضافى فى جانب العرض من خلال المعدين بمجموعة من العوامل مثل جذب المستثمرين إلى الشركة من خلال إيضاح أنها مثلا تتبع أفضل السياسات المحاسبية، وتنتهج مبدأالشفافية فى عرض معلومات محاسبية إختيارية لمساعدة المستثمرين والمحلليين الماليين فى التنبؤ والتخطيط الجيد، وكذلك بيان مدى التحسينات التى تم إدخالها فى مجال الحوكمة ، ولذلك يضع الباحث فرضين لبيان خصائص المنشآت التى تقدم إفصاحات إختيارية إضافية ، وماهى الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها من وراء ذلك ، وإنعكاسات الإفصاحات الإضافية على أسعار الأوراق المالية .

١ – الفرض الأول :

يتناول الفرض العلاقة بين خصائص المنشآت محل المراجعة المقيدة فى بورصة الأوراق المالية ومستوى وجودة الإفصاحات الإختيارية وقد تم صياغة الفرض كما يلى.

"لا يوجد إختلاف معنوى بين فئات الدراسة (المعدين والمستخدمين للمعلومات المحاسبية والمراجعين والمحللين الماليين والمستثمرين وجهات الرقابة العليا وغيرهم) فى وجود علاقة معنوية بين خصائص المنشآت المقيدة فى بورصة الأوراق المالية ومستوى وجودة الإفصاحات الإختيارية" ويتفرع من هذا الفرض عدة فروض فرعية كما يلى :

الفرض الفرعى الأول : العلاقة بين حجم المنشأة ومستوى الافصاح الاختيارى:

١/١ هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاحات الإضافية "

ويهدف هذا الفرض الفرعى إلى إختبار العلاقة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح الاختيارى الإضافى من خلال دراسة العديد من العوامل أهمها :

- هل ترتفع تكاليف تجميع وتجهيز المعلومات وعرضها فى الشركات صغيرة الحجم بالمقارنة بالشركات كبيرة الحجم .
- هل تكون الشركات كبيرة الحجم فى وضع أفضل لتقديم معلومات إضافية إختيارية نتيجة تكامل النظم المحاسبية وتطبيق آليات الحوكمة .
- هل تكون الشركات كبيرة الحجم أكثر إدراكاً للمنافع التى يمكن أن تعود على الشركة من الإفصاحات الإضافية بالمقارنة بالشركات صغيرة الحجم .

- هل تتخوف الشركات صغيرة الحجم من الإفصاحات الإضافية الناتجة عن رد فعل المنافسين أو كشف خططها للآخرين .
- هل تقدم الشركات كبيرة الحجم إفصاحات إضافية عديدة لكونها محط أنظار المستثمرين والدائنين والهيئات التنظيمية بالمقارنة بالشركات صغيرة الحجم .

الفرض الفرعى الثانى : العلاقة بين هيكل الملكية ومستوى الافصاح الاضافى الاختيارى :

٢/١ هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين هيكل الملكية ومستوى الإفصاح الإضافى الاختيارى .

حيث يهدف هذا الفرض إلى إختبار العلاقة بين درجة الرفع المالى (الإعتماد على الديون فى هيكل الملكية للشركة) ومستوى الإصاح الإضافى ، ويرجع ذلك إلى أن الشركات ذات الرافعة المالية العالية تحاول تخفيض تكلفة الديون من خلال المزيد من الشفافية .

الفرض الفرعى الثالث : العلاقة بين الأداء المالى ومستوى الافصاح الاختيارى:

٣/١ هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الآداء المالى والتشغيلى للشركات ومستوى الإفصاحات الإضافية الاختيارية .

ويهدف هذا الفرض إلى إختبار العلاقة بين نجاح المنشأة ومستوى الإفصاح الإضافى حيث يفترض أن الشركات التى تحقق معدل عائد مرتفع ومعدل نمو مرتفع بتقديم إفصاحات إضافية أكثر لإبراز نجاحها وتفوقها وخططها المستقبلية نحو الحفاظ على هذا النجاح وزيادته وذلك بالمقارنة بالشركات ذات الآداء المالى والتشغيلى الضعيف والتى تعمل على إخفاء أدائها الضعيف من خلال تقديم الحد الأدنى من الإفصاحات الإلزامية ، كما أن الشركات الناجحة تعمل على إبراز ذلك للتأكيد على قدرتها على سداد إلتزاماتها وديونها .

الفرض الفرعى الرابع : العلاقة بين التخصص الصناعى ومستوى الافصاح الاختيارى :

٤/١ هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نوع القطاع الذى تنتمى إليه الشركة ومستوى الإفصاح الإضافى الاختيارى .

حيث يهدف هذا الفرض إلى إختبار العلاقة بين نوع القطاع (صناعى / تجـارى / زراعى / خدمى / وكذلك القطاعات الرئيسية داخل القطاع الصناعى) حيث تختلـف تلـك القطاعات من ناحية أهمية الإفصاحات الإضافية ومدى خضوعها للهيئات التنظيمية .

٢- الفرض الثانى :

يتناول العلاقة بين خصائص منشآت المراجعة ومسئولية المراجع ومستوى الإفصاح الإختيارى ، لذلك تم صياغة الفرض كما يلى :

"لا يوجد إختلاف معنوى بين فئات الدراسة فى وجود تأثير هام لخصائص منشـآت المراجعة على مستوى الإفصاح الإختيارى" ويتفرع من هذا الفرض عدة فـروض فرعيـة تتناول خصائص منشآت المراجعة

١/٢ لا توجد علاقة معنوية بين مسئولية المراجع الخارجى عن تطبيق آليـات الحوكمـة ومستوى الافصاح الإختيارى .

٢/٢ لا توجد علاقة معنوية بين خصائص منشآت المراجعة ومستوى الإفصاح الإختيـارى الذى يمكن تقديمه فى المنشآت محل المراجعة .

٣/٢ لا توجد علاقة معنوية بين مسئولية المراجع الخارجى ومستوى الإفصاح الإختيـارى وإنعكاساتها على سوق المال .

هدف البحث :

فى ضوء طبيعة المشكلة وماهو مستهدف من دراستها فإن هذا البحث يهدف إلـى إختبار العلاقة بين خصائص المنشأة ومستوى الإفصاح الإختيـارى وإبـراز دور مراقـب الحسابات فى توفير المصداقية للمعلومات المحاسبية الإختيارية ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

1. **بيان مفهوم الإفصاح وأنواعه وأهميته .**
2. **بيان المقصود بالإفصاح الاختيارى الإضافى ودوره فى تخفيض تكلفة رأس المـال وتخفيض عدم تماثل المعلومات .**
3. **بيان تأثير خصائص الشركات (حجم الشركة / الآداء المالى والتشـغيلى / هيكـل الملكية / نوع القطاع) على كم نوعية الإفصاحات الإختيارية .**